

مرسوم رقم 173 لسنة 2025

بالموافقة على مذكرة تفاهم

بين حكومة دولة الكويت

وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة

للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق

10 مايو 2024م،

- وبناءً على عرض وزير الخارجية،

- وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة

الامارات العربية المتحدة للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر،

والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 2025/6/3، والمرفقة بنصوصها بهذا

المرسوم.

المحامي مسفر عايش

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

وزير الخارجية

عبد الله علي عبد الله اليحيا

صدر بقصر السيف في: 9 ربيع الأول 1447 هـ

الموافق: 1 سبتمبر 2025 م



2025/0123002/9

إدارة الشؤون القانونية

مذكرة تفاهم

بين

حكومة دولة الكويت

و

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

المعتمد مسفر عايش

mesferlaw.com



للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر

دولة الكويت

وزارة الخارجية - الادارة القانونية

صورة طبق الاصل

إن حكومة دولة الكويت ممثلةً بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلةً بوزارة الاستثمار، والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين / الطرفان" وإلى كل منهما علىفراد بـ "الطرف"،

رغبةً في تعزيز العلاقات الودية القائمة بين البلدين وتعزيز التعاون الثنائي بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس المساواة والمصلحة المشتركة واحترام السيادة الكاملة،

علماً بأن تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين مسوق يعود بالنفع على تقدم العلاقات الثنائية والتعاون بينهما،

قد اتفقتا على ما يلي:

المحامي مسفر عايض

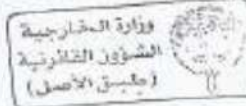


تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى وضع إطار عام للتعاون الاستثماري على أساس الثقة المتبادلة فيما بين طرفي المذكرة لتسهيل مشاركة المعرفة الفنية، والمشورة، والمهارات، والخبرة في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

المادة (2)

يقوم الطرفان بالتعاون مع بعضهما وفق برنامج زمني يتم وضعه بالاتفاق بينهما لاحقاً لتحقيق التالي:

1. تبادل المعلومات الإحصائية بشأن الاستثمارات المباشرة وفرص الأعمال المتاحة، وجعل هذه المعلومات متاحة أمام مجتمعي الأعمال في كلا البلدين بهدف زيادة الاستثمارات المتبادلة.
2. تبادل المعلومات القانونية والتنظيمية المتعلقة بفرص الاستثمار المباشر وتطورات البيئة الاستثمارية بين البلدين.



المادة (3)

يقوم الطرفان بتسهيل وتشجيع تبادل الخبرات والمعرفة التقنية في كلا البلدين بهدف بحث آفاق التعاون في جميع مجالات الاستثمار المباشر.

المادة (4)

يقوم الطرفان بالتعاون في تطوير المعارض وورش العمل والمؤتمرات والفعاليات الأخرى التي تهدف للتوسع بالتعاون في مجال الاستثمار المباشر.

المادة (5)

يقوم الطرفان بتسهيل وتشجيع بعثات الأعمال بين البلدين للنظر في آفاق التعاون في جميع مجالات الاستثمار المباشر.

المستشار مفسر عايش
mesferlaw.com

المادة (6)

يقوم الطرفان بتعيين مسؤول اتصال لغرض تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، ويتم تبادل معلومات مسؤول الاتصال بكتاب خطي عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (7)

يقوم الطرفان (وفقاً للقواعد والقوانين الداخلية لكل طرف) بعدم الكشف عن أي وثائق ومعلومات سرية أو بيانات سرية مقدمة من الطرف الآخر أو مستمدة من تنفيذ هذه المذكرة إلى طرف ثالث، ويظل حكم هذه المادة ساري المفعول حتى بعد انتهاء العمل بهذه المذكرة.

المادة (8)

1. لا تمثل مذكرة التفاهم هذه أي التزامات قانونية أو مالية على الطرفين.
2. يتحمل كل طرف التكاليف والنفقات المتعلقة بالأنشطة الخاصة به وفقاً لأحكام هذه المذكرة، ولا يتحمل أي طرف مسؤولية التكاليف والنفقات التي يتحملها الطرف الآخر.

المادة (9)

يتم تسوية أي خلافات تنشأ بين الطرفين بشأن تفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه ونياً عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (10)

1. تدخل حيز التنفيذ هذه حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع الأخير الذي يخطيه الطرفان الطرف الآخر، كتابةً وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائها للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل من الطرفين.
2. يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه كتابةً باتفاق الطرفين، في أي وقت، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقاً للإجراءات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة.
3. تظل مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول لمدة (5) سنوات من تاريخ الدخول حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو امدد معادلة، ما لم يقرم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابةً وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء هذه المذكرة قبل (6) أشهر من تاريخ انتهائها.
4. إن إنهاء العمل بمذكرة التفاهم هذه لن يؤثر على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات محددة والمشاريع والأنشطة التي تمت بمقتضى مذكرة التفاهم هذه.

وزارة الخارجية
المشؤون القانونية
(ختم)

خُبرت في مدينة الكويت، بتاريخ 3 يونيو 2025، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل منهما ذات الحجية.

عن
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن
حكومة دولة الكويت

المحامى مسفر عايش
وزير الامتثال
mesferlaw.com



وزارة الخارجية
المستشار القانوني
د. عبد الله العبدالله